

السيادة في ظل عولمة الرياضة
قراءة في العلاقة بين السياسات الوطنية وقوانين الفيفا
Sovereignty in the globalization of sport
A reading of the relationship between national policies and FIFA laws
د. عماري محمد، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3

ملخص

قبل أسابيع قليلة، عرف الاتحاد الجزائري لكرة القدم رئيسا جديدا، هو شرف الدين عمارة، خلف الرئيس السابق خير الدين زطشي الذي لم يترشح لعهد جديد على رأس الفاف - اختصارا لتسمية الاتحاد الجزائري باللغة الفرنسية. الالفت في العملية أن الانتخابات تأخرت عن موعدها، لأن الرئيس المنتهية عهده كان يرغب في إجراء تعديلات على القانون الأساسي للاتحاد الجزائري لكرة القدم، من أجل ضمان مطابقتها مع قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم، تنفيذًا لتعليمات الأخير، غير أنه في الطرف الآخر، كان موقف وزارة الشباب والرياضة حاسما: لا تغيير في نصوص اتحاد الكرة قبل إجراء الجمعية العامة الانتخابية، وانتخاب الرئيس الجديد ومكتبه الفيدرالي، وذلك تنفيذًا للقانون 05-13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

الكلمات الدالة: عولمة الرياضة

Sovereignty in the globalization of sport
A reading of the relationship between national policies and FIFA laws

Abstract :

A few weeks ago, the Algerian Football Federation knew a new president, Sharaf Eddine Amara, behind the former president, Khair El Din Zetchi, who had not run for a new term at the helm of the FAF – an abbreviation for the Algerian federation in French. It is noteworthy in the process that the elections were late, because the outgoing president wanted to make amendments to the basic law of the Algerian Football Association, in order to ensure its compliance with FIFA laws, in implementation of the latter's instructions. Youth and Sports are decisive: There is no change in the texts of the Football Association before the holding of the General Assembly, and the election of the new president and its Federal Office, in implementation of Law 13-05 related to the regulation and development .of physical and sports activities

Keywords : **Sovereignty in the globalization of sport, national policies and FIFA laws**

مقدمة

قبل أسابيع قليلة، عرف الاتحاد الجزائري لكرة القدم رئيسا جديدا، هو شرف الدين عمارة، خلف الرئيس السابق خير الدين زطشي الذي لم يترشح لعهد جديد على رأس الفاف- اختصارا لتسمية الاتحاد الجزائري باللغة الفرنسية. الالاف في العملية أن الانتخابات تأخرت عن موعدها، لأن الرئيس المنتهية عهده كان يرغب في إجراء تعديلات على القانون الأساسي للاتحاد الجزائري لكرة القدم، من أجل ضمان مطابقتها مع قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم، تنفيذا لتعليمات الأخير، غير أنه في الطرف الآخر، كان موقف وزارة الشباب والرياضة حاسما: لا تغيير في نصوص اتحاد الكرة قبل إجراء الجمعية العامة الانتخابية، وانتخاب الرئيس الجديد ومكتبه الفيدرالي، وذلك تنفيذا للقانون 13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

حدة الخلاف بين الطرفين ارتفعت إلى منحى غير مسبوق في تاريخ الجمعيات الرياضية وعلاقتها بالسلطات العمومية (مثلة في وزارة الشباب والرياضة)، من خلال توظيف الرئيس خير الدين زطشي وفريقه لورقة الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، من خلال الترويج لأن الفيفا يصر على تكييف القوانين الأساسية للاتحادات المنضوية تحت لوائه قبل تاريخ 15 أبريل 2021، وإن لم يحدث ذلك "فقد تقع أشياء سلبية للمنتخب الجزائري"، حسبما قاله زطشي يوم 16 مارس 2021.

إن محاولة استعمال ورقة الضغط الدولي (الفيفا) في صراع محلي بين الوزارة واتحاد كرة القدم يشكل مساسا بشكل واضح بمفهوم السيادة الوطنية، ومجرد التلويح بهذه الورقة يشكل انحراف تسييري واضح، وكسرا لواجب التحفظ والالتزام بثقافة الدولة التي على كل مسؤول أن يضعها نصب عينيه، خاصة في هذا المستوى العالي من الممارسة.

يعمل هذا المقال على تناول مسألة السيادة الرياضية في ظل سطوة الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، خاصة مع توسع رقعة الممارسة الرياضية، كرة القدم تحديدا، في العالم بأسره، واستمرار ترابط النشاطات والمنافسات الرياضية بالأهداف السياسية للحكومات والقادة، وهل يمثل "دستور الفيفا" بمنع تدخل الحكومات في تسيير شؤون كرة القدم ضمانا لاستقلالية هذه الرياضة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا العمل الموجز إلى تبين مظاهر سيادة قرارات الاتحاد الدولي لكرة القدم وعلوها على قرارات عدد من الحكومات القطرية، وكيفية تعاملها بحزم شديد أثناء الاشتباه في وقوع الات تدخل من طرف الحكومات السياسية في تسيير شؤون كرة القدم في عدد من البلدان، وهو ما يعطي للاتحاد الدولي لكرة القدم، القوة، والمصداقية، ويمنح المزيد من الثقة للاتحادات الوطنية للقيام بتسيير شؤونها بكل استقلالية عن القرار السياسي، والتدخل الحكومي.

1- السيادة.. مظاهرها وحدودها

1-1 تعريف السيادة:

لغة: من سود، يقال: فلان سيد قومه إذا أريد به الحال، وسائد إذا أريد به الاستقبال، والجمع سادة. والسيد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم. وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم: "السيد الله تبارك وتعالى"، وقال صلى الله عليه وسلم: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المقدم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمرأ، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.

1-2 اصطلاحا:

عرفت السيادة اصطلاحاً بأنها: "السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها" وعرفت بأنها: "وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه" والتعريفات السابقة متقاربة، ولعل أشملها لمفهوم السيادة هو أنها: سلطة عليا ومطلقة، وتخصيصها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

1-3 نشأة مفهوم السيادة حديثاً

السيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبياً مرت بظروف تاريخية، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، ثم انتقلت إلى رجال الكنيسة فكانت سنداً ودعماً لمطامع البابا في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت إلى الفرنسيين ليصوغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر تقريباً أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع. وارتبطت فكرة السيادة بالمفكر الفرنسي "جان بودان" الذي أصدر كتابه سنة 1577: "الكتب الستة للجمهورية"، وتحدث فيها بكل وضوح عن مفهوم السيادة، ومظاهرها. وقرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها، إلا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بسلطات، ناقضة بذلك مبدأ المساواة في السيادة وقد حل محل كلمة السيادة في العرف الحديث لفظ استقلال الدولة.

1-4 مظاهر السيادة

يمكن تلخيص مظاهر السيادة، خارجياً وداخلياً، فيما يلي:

المظهر الخارجي: السيادة الخارجية تعبير صريح وواضح عن الاستقلال السياسي للدولة، وهي تكون بتنظيم علاقات الدولة مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحققها في إعلان الحرب أو التزام الحياد. ولذلك فإن بعض فقهاء القانون الدولي يرون أن سلطة الدولة بغير سيادة أو بسيادة ناقصة أو معدومة لا يطلق عليها. والمظهر الداخلي: ويكون ببسط سلطتها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً، ولا يجب أن يحكم أفراد الدولة بغير قانونها، عندما يكونون على أرضها وإقليمها.

2- السيادة الرياضية

يشكل مجال الرياضة والاهتمام بالشباب عموماً، أحد أهم المجالات الأكثر أهمية بالنسبة لكل المجتمعات، وتبذل الدول والحكومات جهوداً وتسطر برامج ضخمة للاهتمام بالرياضة واستيعاب ممارستها، وتلبية احتياجاتهم، من أجل تحقيق العديد من الأهداف المتضمنة في بناء وفلسفة الأنشطة البدنية والرياضية، على غرار الأهداف الحركية والصحية والنفسية والاجتماعية والجمالية، وغيرها من الأهداف العامة للتربية، والخاصة للتربية البدنية والرياضية.

ويزداد الاهتمام بالأنشطة الرياضية عندما ترتبط هذه الأخيرة بمستويات التنافس العالي، والنخبة، حيث تجد فيها الحكومات والدول ميداناً خصباً وفرصاً مثالية من أجل تصدير ثقافتها، ورفع اسمها في المحافل والمناسبات الدولية الكبرى، على غرار الألعاب الأولمبية

وكأس العالم، في مختلف الرياضات، وغيرها، حيث يعني التتويج والتفوق الرياضي، نجاحا مهما للحكومات في الحضور على الصعيد الدولي، واستغلال الاهتمام والتسويق الإعلامي لصور الرياضيين المتفوقين من أجل ربط هذه النجاحات بالسياسات الرسمية والحكومية في الاهتمام بالرياضة والرياضيين، خاصة في ظل الانتشار القوي والمتزايد لوسائل الإعلام، والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتقوم الحكومات بسن قوانين وتشريعات لتأطير المجال الرياضي وتسييره، بغرض التحكم في مخرجاته لاحقا، ويولي لذلك أهمية كبرى، لعدة أسباب، منها ارتباط الممارسة الرياضية بعنصر الشباب الذي هو الفئة الأكثر أهمية وتأثيرا في الحراك المجتمعي.

ومن مؤشرات الاهتمام بترقية النشاطات البدنية والرياضية في كل مجتمع، قيام الأنظمة السياسية التي تدير شؤون الحكم بصياغة نصوص قانونية وقواعد تشريعية تضمن تأطير الممارسات الرياضية في أفضل صورة، وتوجيهها في المسارات التي تخدم مصلحة النظام في حفظ استقرار المجتمع وصيانة التوازنات الكلية، حيث ثبت أن توسع رقعة النشاطات البدنية والرياضية وتطور النتائج يعد من مثبتات الاستقرار السياسي والاجتماعي في مختلف المجتمعات

وتحرص الدول والحكومات على أن تكون التشريعات الرياضية حاملة للتوجهات الفكرية والاجتماعية والثقافية لها، من أجل إنتاج أجيال من الشباب، والممارسين للرياضة، يحملون ثقافة بلادهم، وتوجهات شعوبهم، وخصوصيات مجتمعاتهم، وهو ما يعبر عنه بالأدوار الاجتماعية للرياضة.

إن البصمات السياسية والفكرية والإيديولوجية التي تضعها الحكومات، أو السلطات العمومية في كل الدول، هي التي تضمن السيادة الرياضية لها على قوانينها وتشريعاتها، وتبرز القيم والأهداف الوطنية والمجتمعية المتوخى تحقيقها في مجال النشاطات البدنية والرياضية. وكرة القدم هي باستمرار الرياضة الأكثر شعبية وأهمية وإثارة للجماهير في كل العالم، ولذلك، فمن البديهي أن تكون الأكثر استئثارا باهتمام الحكومات والسياسيين، تمويلا ورعاية، وتشريعا وتخطيطا ومراقبة.

وبعد أن كانت كبرى المواعيد الرياضية في العالم أشبه بالمؤتمرات السياسية، التي يتصدر فيها الزعماء أكثر من الرياضيين، خاصة في سنوات الحرب الباردة، تغيرت الظروف والأوضاع بشكل شبه كلي في عالمنا المعاصر، وبات لكرة القدم مصدر واحد، تستمد منه قوتها وقرارها: الاتحاد الدولي للعبة.. الفيفا.

2-1 ارتباطات الرياضة بالسياسة الخارجية

يشكل حضور الرؤساء والملوك والأمراء لمختلف التظاهرات الرياضية التي تنظم في بلدانهم، أو في الخارج دلالة واضحة على تأثيرات المنافسة الرياضية في السياسة الدولية. ولم يعد هؤلاء المسؤولون السياسيون يكتفون بالحضور والفرجة، بل أصبحوا يستغلون الإقبال السياسي والإعلامي العابر للحدود الذي توفره تلك النشاطات من أجل إلقاء خطابات سياسية دعائية لأنظمتهم وحكوماتهم. بل إن النجاح الرياضي لبعض الدول أصبح يعد نجاحا للتنظيمات السياسية بشكل يوحي بالتحدي والتنافس غير الرياضي.

في سياق آخر، لعبت بعض الأحداث المتصلة بالرياضة دورا أقوى من جميع الأدوار السياسية الرسمية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، حيث تمكن الرياضي السوداني الشهير حسن خليفة سنة 1986 من لفت أنظار العالم أجمع بمخاطر المجاعة على الشعب السوداني، حيث حمل شعلة وطاف بها عدة عواصم حتى وصل لمقر الأمم المتحدة في نيويورك مما دفع المجتمع الدولي إلى تقديم الأموال والمساعدات الطبية والغذائية للسودان.

كما قدمت الرياضة، عبر التاريخ، إسهامات فاعلة لحل نزاعات دولية شائكة. حيث ساهمت مباراة في رياضة تنس الطاولة سنة 1971 بين فرقي الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية في التمهيد لعودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، وقد كان لهذه المقابلة تأثير بالغ في الإعلام العالمي إلى درجة ميلاد توصيف سياسي سمي "دبلوماسية تنس الطاولة".

وفي كندا، حيث تطرح قضية الهوية نفسها بامتياز بين الأجزاء الناطقة بالفرنسية والأخرى الناطقة بالإنجليزية، يتمثل هدف الدولة بشأن الرياضة في تحقيق التوحد المنشود، لذا يؤكد البيان السياسي السنوي لرئيس الوزراء على أنه "بصرف النظر عن الإقليم والمقاطعة،

التابع لها كل واحد في كندا، أو اللغة التي يتكلم بها أو وجهة نظره السياسية، نجد الاتحاد الرياضي يعمل جاهدا للتوحيد بين القوى الموجودة سياسيا عن طريق الرياضة".

كما استخدمت الرياضة كوسيط دبلوماسي عندما لعبت بعض الفرق الرياضية السعودية مع نظيراتها من مصر، تمهيدا لعودة العلاقات المقطوعة إثر توقيع النظام المصري اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الإسرائيلي سنة 1978.

ومن التأثيرات الرياضية في الدبلوماسية العالمية، الاعتماد على الرياضيين المشهورين كسفراء أو مبعوثين لحكومات بلدانهم في قضايا خاصة، على غرار الملاكه العالمي محمد علي كلاي، الذي عين سفيرا للسلام في بلده، وتبنى إطلاق أربعة أمريكيين مخطوفين في لبنان، كما تبنى هيئات دولية، كمنظمي اليونسكو واليونسيف، تعيين أشهر الرياضيين من مختلف الجنسيات سفراء لها في مهام إنسانية كمكافحة الفقر والمجاعة والأمية، وغيرها.

ولعل من أحدث مشاهد الارتباط بين الرياضة والسياسة الدولية قيام المدرب الفرنسي للمنتخب السوري لكرة القدم، "كلود لوروا"، بفسخ عقده من الاتحاد السوري، في الأسبوع الأول من شهر ماي 2011، بأمر عاجل من وزارة الخارجية الفرنسية التي اتهمت نظام الرئيس بشار الأسد بقمع شعبه، مما يوجب - حسب الدبلوماسية الفرنسية - عدم التعاون مع النظام السوري في جميع المجالات، ومنها كرة القدم.

3- الفيفا.. عوامة القرار الرياضي

من مظاهر النظام الدولي الجديد، المتسم بعوامة القيم وعوامة اتخاذ القرار، نشوء العديد من الأقطاب غير التقليدية للتحكم في السياسات الدولية، على الرغم من عدم تأهيلها لذلك، لا سياسيا ولا قانونيا، على غرار العديد من التنظيمات غير السياسية التي تلعب دورا كبيرا على الصعيد العالمي، في توجيه السياسات والتأثير على الدول والحكومات والكيانات. ومن أهم هذه التنظيمات غير السياسية الاتحاد الدولي لكرة القدم، المعروف اختصارا بالفيفا، والتي أصبحت تتحكم في جميع السياسات المتصلة بكرة القدم داخل المعمورة بأسرها، وقراراتها تعلو على قرارات الدول والحكومات داخل أقطارها. ولعل من أبرز علامات قوة الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، أن عدد أعضائه (211) يفوق عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة التي لا يتجاوز عدد أعضائها جمعيتها العام 193 !

3-1 الفيفا.. النشأة والهياكل والمهام

يعرف الاتحاد الدولي لكرة القدم اختصارا باسم "فيفا"، وهي كلمة تتكون من الأحرف الأولى من اسم الاتحاد باللغة الفرنسية "Fédération Internationale de Football Association"، وقد توسعت عضويته لتصل إلى 211 أعضاء حاليا.

وحسب الموقع الرسمي للاتحاد، فإن نشأة الفيفا تعود إلى أوائل القرن العشرين، حيث اتضح حجم الشعبية التي تحظى بها لعبة كرة القدم في أماكن عديدة من العالم، ولذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء كيان يتولى تنظيم شؤون هذه اللعبة، ولذلك جاء تأسيس الفيفا في 21 ماي 1904 خلال اجتماع عقد بالعاصمة الفرنسية باريس بمشاركة سبع دول أوروبية، هي بلجيكا وهولندا وإسبانيا والدانمارك والسويد وسويسرا، إضافة إلى فرنسا.

ويوجد مقر الاتحاد الدولي لكرة القدم، حاليا، بمدينة زيوريخ السويسرية، حيث تدار كواليس اللعبة الأكثر شهرة في العالم.

وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" فإن الاتحادات الوطنية لكرة القدم عبر العالم هي تندرج تحت ستة اتحادات قارية، وهي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، الذي يعرف بالاختصار (UEFA)، والاتحاد الآسيوي لكرة القدم الذي يعرف بالاختصار (AFC)، واتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم الذي يعرف بالاختصار (CONMEBOL)، والاتحاد الأفريقي لكرة القدم الذي يعرف بالاختصار (CAF)، واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى ومنطقة الكاريبي الذي يعرف بالاختصار (CONCACAF)، واتحاد أوقيانوسيا لكرة القدم الذي يعرف بالاختصار (OFC)، حيث يتمثل دور جميع هذه الاتحادات بتقديم الدعم لمنظمة "فيفا"، فهي تحظى بحق التمثيل في منظمة الاتحاد الدولي لكرة القدم من خلال أعضاء يتم انتخابهم ليكونوا في اللجنة التنفيذية الخاصة بهذه المنظمة الرياضية، وتنظم الاتحادات القارية بطولات خاصة بها على مستويات المنتخبات والأندية، كما تروج لرياضة كرة القدم في قاراتها المحددة تبعاً لما تراه مناسباً، ويتوجب على كل من الاتحادات الوطنية والقارية الاعتراف بمنظمة "فيفا" بصفتها الهيئة الحاكمة العليا لرياضة كرة القدم والجهة المسؤولة عن وضع القوانين والقواعد للعبة.

وتتكون أبرز أجهزة الفيفا من الجمعية العمومية التي تضم ممثلاً واحداً عن كل دولة من الدول الأعضاء، وتختص بالبحث في القضايا الرئيسية وإقرار التعديلات على النظام الأساسي، كما تقوم بانتخاب رئيس الاتحاد وأمينه العام وأعضاء اللجنة التنفيذية. أما اللجنة التنفيذية، فهي تمثل هيئة صنع القرارات الرئيسية والأكثر أهمية، وتتخذ القرارات في كافة القضايا التي لا تدخل ضمن مسؤولية الجمعية العمومية. وتوجد أيضاً العديد من اللجان المتخصصة فضلاً عن اللجان القضائية: وهي اللجنة التأديبية ولجنة الاستئناف ولجنة الأخلاقيات.

3-2 مسؤوليات الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا":

وحسب لوائحه، فإن الفيفا يسعى إلى تحسين وضع كرة القدم باستمرار ونشرها في جميع أنحاء العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها العالمي والتربوي والثقافي والإنساني بتنفيذ برامج للشباب والتنمية، تتجاوز ميدانها النظام التنافسي الذي تبدو عليها اللعبة خاصة في عالم اليوم.

كما يوكل للاتحاد الدولي لكرة القدم بصفته السلطة الإدارية العليا لهذه اللعبة العديد من الأمور التي تشمل مختلف جوانب هذه الرياضة، حيث يتوجب على الاتحاد تنظيم ووضع القوانين التي يجب أن تسيّر عليها قواعد اللعب في كرة القدم، كما يشرف الاتحاد على عمليات انتقال اللاعبين من منتخباتٍ إلى أخرى، ووضع معايير التحكيم والتدريب وحتى طرق العلاج الرياضي، فضلاً عن التركيز على تشجيع وتعزيز تنمية كرة القدم حول العالم، كما يُنظّم الاتحاد الدولي العديد من البطولات العالمية في لعبة كرة القدم والتي منها: بطولة كأس العالم، بطولة كأس العالم للسيدات، بطولة كأس العام تحت 20 سنة، بطولة كأس العالم لكرة القدم الشاطئية، بطولة كأس العالم لكرة القدم الخماسية، بطولة كأس العالم للأندية، وبطولة كأس القارات، بالإضافة إلى العديد من البطولات الدولية الأخرى.

وبعد المكانة التي وصلت إليها الفيفا حالياً أصبح رئيسها واحداً من أهم الشخصيات في العالم، بالنظر إلى أنه يتربع على قمة واحدة من أكبر المؤسسات الرياضية والاقتصادية في العالم. وفيما يلي استعراض لرؤساء الاتحاد الدولي لكرة القدم منذ إنشائه حتى الآن:

كان أول رئيس للفيفا، واشتهر باهتمامه بشؤون كرة القدم، كما كان صحفياً بصحيفة "لوماتان" الفرنسية، واستمر في منصبه لمدة عامين انضمت خلالها ثمانية دول بينها إنجلترا لعضوية الفيفا.

2 - الإنجليزي دانييل بيرلي وولفال من 1906 حتى 1918

اشتهر بسعيه إلى توحيد القوانين التي تحكم كرة القدم على المستوى الدولي، وخلال ولايته أصبح تطبيق قوانين اللعبة وفق النموذج الإنجليزي إلزامياً، كما تم وضع تعريف محدد للمباريات الدولية. وبعد مرور سنتين على توليه الرئاسة، أسهم في تنظيم أولى المنافسات الكروية المهمة على المستوى الدولي، وهي الألعاب الأولمبية التي احتضنتها لندن سنة 1908.

كما انضمت في عهده أول مجموعة من الاتحادات غير الأوروبية وهي جنوب أفريقيا والأرجنتين وتشيلي والولايات المتحدة، قبل أن تتعثر المسيرة باندلاع الحرب العالمية الأولى وتنتهي رئاسة وولفال بوفاة في أغسطس/آب 1918.

3 - الفرنسي جول ريمى من 1921 حتى 1954

يرجع له الفضل في انطلاق أول مسابقة لكأس العالم عام 1930، وذلك بعد النجاح الذي حققته مسابقة كرة القدم بدورة الألعاب الأولمبية، وخلال توليه رئاسة الفيفا ارتفع عدد الاتحادات المنضمة للفيفا من 20 إلى 85 اتحاداً.

4- البلجيكي رودولف سيلدريز من 1954 إلى 1955

كان لاعب كرة قدم ثم إدارياً، كما عمل بالمحاماة، وعمل نائباً لرئيس الفيفا لسنوات طويلة ثم خلف صديقه جول ريمى في الرئاسة، لكن القدر لم يمهله طويلاً فتوفي في أكتوبر 1955.

5 - الإنجليزي آرثر ديبوري من 1955 حتى 1961

بدأ رئيساً مؤقتاً عقب وفاة سيلدريز، ثم انتخب رئيساً في العام التالي، وسبق له العمل رئيساً للاتحاد الإنجليزي لكرة القدم.

6 - الإنجليزي ستانلي روس من 1961 حتى 1974

كان حاكماً لكرة القدم وأميناً للاتحاد الإنجليزي، وأسهم في إعادة صياغة قوانين اللعبة، كما أسهم في إعادة الاتحادات البريطانية لحظيرة الفيفا عام 1946.

7- البرازيلي جواو هافيلانج من 1974 حتى 1998

تميزت ولايته بتغييرات مهمة، منها رفع عدد المنتخبات المشاركة في كأس العالم من 16 إلى 24 منتخباً، بشكل ضمن مشاركة أوسع للاتحادات آسيا وأفريقيا والكونكاكاف في المونديال، كما شهدت ولايته تزايداً هائلاً في دور الفيفا وميزانيته ومصالحه التجارية، خاصة مع إطلاق بطولات جديدة لكأس العالم تحت عشرين سنة وتحت 17 سنة، فضلاً عن كأس القارات وكأس العالم للسيدات.

8 - السويسري جوزيف بلاتر منذ 1998 إلى 2016

عمل بالفيفا لمدة 23 سنة حتى أصبح أميناً عاماً ومديراً تنفيذياً، وعمل على زيادة حجم أعمال الفيفا وأرباحه فضلاً عن إسهاماته في الأعمال الخيرية والإنسانية، كما شهدت ولايته استحداث منافسات جديدة أبرزها كأس العالم للأندية، وكأس العالم للكرة الشاطئية، وكرة القدم داخل الصالات.

9 - جيانينافانتينو منذ 2016

يوم الجمعة 26 فبراير 2016، انتخب جيانينافانتينو رئيساً جديداً للاتحاد الدولي لكرة القدم في الجمعية العمومية غير العادية بزيوريخ.

ونال إنفانتينو 115 صوتاً في الجولة الثانية من إجمالي 207 مقابل 88 صوتاً للبحريني الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة.

4- القرار العولمي.. سلطات مطلقة لـ الفيفا

بعد أن كانت مسألة تنظيم النشاطات الرياضية، كرة القدم بالتحديد، من صميم اهتمام الحكومات السياسية في مختلف البلدان، سحبت الفيفا هذا "الحق" إلى نفسها، من خلال اختصاصها لوحدها بتنظيم مؤسسات تسيير كرة القدم، وضمان ابتعادها عن أي تأثير سياسي أو حكومي في مختلف البلدان، بل معاقبة أي بلد يسجل فيه تدخل في تسيير شؤون كرة القدم، من خارج أعضاء اللعبة، وبانت سلطة الفيفا أقوى من سلطان جميع الحكومات..

يتمتع الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، بسلطات مطلقة، ليس لها حدود، وقراراتها لها النفاذ الكامل في كامل أصقاع الأرض، والغريب أن عدداً من قرارات مجلس الأمن الدولي يضرب بها عرض الحائط، ولا يتم تطبيقها، على عكس قرارات الفيفا التي لا يمكن لأية جهة أن تتصدى لها..

ويحفل رصيد الاتحاد الدولي لكرة القدم بالعديد من القرارات التي تحدث حكومات في مختلف القارات، واستطاعت أن يرغمها على التراجع عن التدخل في الشأن الرياضي، وترك القرارات بيد عائلة كرة القدم مثلما ينص عليه "دستور الفيفا"، الذي لا ييدي أي تسامح مع التدخل السياسي والحكومي في إدارة شؤون كرة القدم.

4-1 نماذج من قوة "الفيفا"

فيما يلي استعراض مختصر لعدد من القرارات التي ضرب فيها الاتحاد الدولي لكرة القدم بيد من حديد، في عدد من البلدان، حيث أقدم على تعليق النشاط الرياضي في كتيب من الأحيان، إلى غاية ضمان انسحاب الحكومات من التدخل في تسيير منظومة كرة القدم.

1- تعليق النشاط الكروي في نيجيريا

بتاريخ 10 جويلية 2014، أعلنت لجنة الطوارئ في الفيفا عن تعليق عضوية الاتحاد النيجيري لكرة القدم على خليفة ثبوت تدخل الحكومة النيجيرية في شؤون تسيير الاتحاد.

وقالت لجنة الطوارئ إنه خلال مدة تعليق عضويته في الفيفا، فإن الاتحاد النيجيري لكرة القدم لن يكون ممثلاً في أي بطولة إقليمية أو قارية أو دولية، بما في ذلك مسابقات الأندية، سواء كانت ودية أو ضمن بطولة رسمية.

وأشارت إلى أن "كلاً من الاتحاد النيجيري لكرة القدم وأعضائه ومسؤوليه سيُحرَمون من الاستفادة من أي برنامج إنمائي أو دورة تدريبية تحت إشراف الاتحادين الدولي والإفريقي، ما دامت عضوية الاتحاد قيد التعليق."

وجاء القرار عقب سلسلة قرارات اتخذها الاتحاد النيجيري مؤخراً، ومنها إصدار حكم قضائي بمنع الأعضاء المنتخبين للجنة التنفيذية من ممارسة مهامهم وصلاحياتهم، وتجريد أمينه العام بالوكالة من منصبه بناء على توصيات اللجنة الوطنية للرياضات. كما جاءت الخطوة أيضاً بُعيد قرار أصدره وزير الرياضة النيجيري وقضى بضرورة أن ينطلق الدوري في بلاده دون نزول أي ناد من الموسم الماضي.

وفي أكتوبر 2010 تم الرفع الجزئي لقرار الفيفا، واستئناف النشاط الكروي في نيجيريا.

2- تجريد النشاط الكروي في السودان

في بداية شهر جويلية 2017، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم النوادي عن منع الفرق السودانية من المشاركة في مباريات الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، وقرر تجريد النشاط الكروي في السودان بعد تدخل جهات حكومية فيه. وكان الاتحاد الدولي قد أمهل وزارة العدل السودانية حتى الثلاثين من شهر جوان 2017 الماضي لتسليم مقر الاتحاد السوداني لكرة القدم إلى مجموعة معتصم جعفر رئيس الاتحاد السوداني الذي تعترف به الفيفا وإخراج مجموعة الفريق عبد الرحمن سر الختم الذي أعلن نفسه رئيساً للاتحاد السوداني بعد انتخابات لم تعترف بها الفيفا.

غير أن وزارة العدل لم تستجب لمطالب الفيفا وظلت مجموعة عبد الرحمن موجودة فيه حتى صدور قرار التجريد والذي بموجبه لن تستطيع الفرق السودانية المشاركة في البطولات التي ينظمها الاتحاد الإفريقي لكرة القدم "كاف". وفي 14 جويلية 2017، أعلنت الفيفا رفع الإيقاف المفروض على الاتحاد السوداني لكرة القدم، وذلك بعد تراجع وزارة العدل في هذا البلد عن قرارها بالتدخل في شؤون رئاسة الاتحاد الكروي.

3- إيقاف الاتحاد الباكستاني

بتاريخ 7 أبريل 2021، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم عن إيقاف الاتحاد الباكستاني لكرة القدم بسبب تدخل "طرف ثالث في إدارة شؤون كرة القدم في هذا البلد".

وقال الفيفا إن هذا الإيقاف سيبدأ بشكل فوري وسيحرم أندية باكستان والمنتخبات الوطنية من المشاركة في أي مسابقات دولية، كما أنه لن يكون بوسع الاتحاد الباكستاني الاستفادة من برامج الفيفا للتطوير والتدريب.

وأضاف الفيفا أن مكاتب الاتحاد الباكستاني لكرة القدم وحساباته لا تزال تحت تصرف جهة وصاية معينة من قبل محكمة، وفي هذا مخالفة للالتزامات الاتحاد الباكستاني التي تقضي بأن يدير شؤونه باستقلال ومن دون تأثير من أي أطراف خارجية فيما يتعلق بالنظام الأساسي للفيفا. "وأوضح الفيفا أنه سيرفع الإيقاف عند إعادة مقر الاتحاد الباكستاني والتصرف في حساباته إلى المسؤولين السابقين.

4- توقيف نشاط الكرة في الكويت

بتاريخ 16 أكتوبر 2015، قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم تعليق عضوية الاتحاد الكويتي بمفعول فوري بسبب تعارض قوانينه المحلية مع القوانين الدولية. وأعلن الفيفا أنه أوقف الاتحاد الكويتي لكرة القدم بعد انتهاء المهلة التي منحها للحكومة لتغيير قانون رياضي يشكل بالنسبة للفيفا تدخلا في شؤون اللعبة الشعبية، من دون أي استجابة. وقال الفيفا إن الإيقاف سيطبق بصورة فورية، وسيرفع فقط عندما يتمكن الاتحاد الكويتي لكرة القدم وأعضاؤه من القيام بأنشطتهم وتنفيذ التزاماتهم بصورة مستقلة".

5- التهديد بتعليق نشاط الاتحاد الإيراني

في شهر سبتمبر 2020، أصدر الفيفا تهديدا واضحا بتعليق نشاط اتحاد إيران لكرة القدم بسبب حظر النساء من دخول ملاعب كرة القدم، وأيضا بسبب عدد من القضايا المالية وتزوير ميثاقه عند ترجمته إلى اللغة الإنكليزية، وحظر دخول النساء ملاعب كرة القدم.

وفي رسالة مشتركة، أعرب الفيفا والاتحاد الآسيوي لكرة القدم عن اعتراضهما على قيام الحكومة الإيرانية بتهديد وترهيب أفراد الاتحاد باستخدام سلطة السلطات القانونية خارج مجال كرة القدم.

وكان الفيفا قد قرر في منتصف الشهر الماضي، تغريم طهران 7.4 مليون دولار لصالح المدرب السابق للمنتخب الوطني الإيراني، البلجيكي مارك روبرت فيلموتس، الذي غادر عن تدريب الفريق بعد 6 مباريات فقط، بسبب ما وصفه بـ "انتهاكات تعاقدية خطيرة".

وبناء على هذا القرار، أحالت هيئة التفتيش الحكومية الإيرانية ثمانية أشخاص من مجلس إدارة الاتحاد باعتبارهم "متهمين في قضية فيلموتس" إلى مكتب المدعي العام في طهران، ويواجه الثمانية، بمن فيهم الرئيس السابق لاتحاد الكرة مهدي تاج، تهمة "الإضرار بممتلكات الدولة والحقوق العامة"، وهو ما اعتبره تدخلا حكوميا في شؤون كرة القدم.

وأعطى الأمين العام للفيفا إيران مهلة حتى 2 سبتمبر لتقديم الأدلة اللازمة إلى الاتحاد الدولي والاتحاد الآسيوي التي تدعم الادعاءات الموجهة ضد هؤلاء الأفراد.

وحذرت الرسالة المشتركة من أن "أعضاء الفيفا يجب أن يعالجوا قضاياهم بشكل مستقل. وأي انتهاك لهذا البند يمكن أن يؤدي إلى عقوبات، بما في ذلك تعليق اتحاد الأعضاء".

6- التحقيق بشأن تعرض لاعبي منتخب كوريا الشمالية للإساءة في بلدهم

أجرى الاتحاد الدولي لكرة القدم تحقيقات في مزاعم ترددت من أن كوريا الشمالية قامت بمعاقبة عددا من اللاعبين ومدرب منتخبها الوطني بعد الخسارة في جميع مباريات كأس العالم 2010 (أمام البرازيل والبرتغال وكوت ديفوار).

وقد بعث رئيس الفيفا رسالة إلى اتحاد الكرة في كوريا الشمالية يتساءل فيها عن حقيقة ما وقع.

وقد نقلت وسائل إعلامية آسيوية، في تلك الفترة، شائعات بأن مدرب المنتخب الكوري قد تم الحكم عليه بـ "بالعمل الإجباري في موقع مبنى سكني في عاصمة البلاد".

وفي مؤتمر صحفي في سنغافورة، قال رئيس الفيفا في ذلك الوقت جوزيف بلاتر: "إن الخطوة الأولى هي مخاطبة الاتحاد الكوري الشمالي وسنرى ماذا سيكون الجواب، وبعد ذلك يمكننا توضيح ذلك". وقال رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم: "كان هناك أبناء غير مؤكدة تقول إن لاعبين تعرضوا للتعذيب أو شيء من هذا القبيل، لكنني لا أستطيع تأكيد ذلك".

7- تهديد مباشر للحكومة الفرنسية

ولا يبدو تدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم محصورا في الدول الإفريقية أو الآسيوية، بل إن ملاحظاته وانتقاداته لنم تسلم منها حتى الدول الكبرى والقوية، سياسيا ورياضيا، على غرار فرنسا.

ففي جوان 2010، وعلى إثر تصريحات وزيرة الرياضة الفرنسية روزلين باشلو التي طالبت رئيس الاتحاد الفرنسي للعبة بتقديم استقالته بعد ما حدث في كأس العالم 2010، لم يتأخر جيروم فالكه السكرتير العام للاتحاد الدولي لكرة القدم في الخروج بتصريح مثير قال فيه إن الاتحاد (الفيفا) حذر الحكومة الفرنسية من التدخل في شؤون كرة القدم، وكشف فالكه أنه تحدث إلى مكتب وزيرة الرياضة وطلب منهم "أن يتوخوا الحذر، حيث أنه لا يمكن لسياسي أن يطالب رئيس الاتحاد بالاستقالة" وأكد أن الفيفا والاتحاد الفرنسي

هما اللذان يديران الكرة الفرنسية وليس الحكومة. وقال فالكه- وهو فرنسي الجنسية-: "أي وقت يحدث تدخل سياسي، سيكون للفيفا رد فعل في أي دولة في العالم".

4-2 الفيفا يهزم جميع الحكومات

واللافت في جميع الحالات المذكورة أعلاه أن قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم يكون هو المنتصر في النهاية، حيث أذعنت جميع الحكومات لتهديدات الفيفا وانسحبت من التدخل في تسيير شؤون الاتحادات المحلية لكرة القدم، وتركت الاتحاد الدولي يفرض لوائحه بمنتهى "السيادة".

والغريب أن بعض الحكومات التي أذعنت لقرارات الاتحاد الدولي لكرة القدم وخضعت لتهديداته، لم تتأثر بتهديدات منظمة الأمم المتحدة في مواضيع أخرى، ربما أكثر أهمية وحساسية، على غرار حقوق الإنسان، والتعليم، وحرية الصحافة، والعنف ضد المرأة، وغيرها، فرغم التقارير الأهمية المتكررة وتهديدات الأمناء العامين المتعاقبين على الأمم المتحدة للعديد من الدول على غرار كوريا الجنوبية والسودان وباكستان، بشأن الحقوق والحريات (رغم الخلفيات)، إلا هذه الحكومات لم تحرك ساكنا، وظلت مختلف تلك التقارير حبرا على ورق، على عكس تهديدات الفيفا التي غيرت جميع الموازين في بضعة أيام.

5- التشريعات الرياضية بين قوانين ولوائح الفيفا وبين الاتحادات الرياضية الوطنية

تعتبر ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم ، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة، تعتبر هذه المادة القانونية مشتركة في جميع الدساتير السيادية حول العالم والقوانين واللوائح الصادرة عن مختلف الهيئات الرياضية في شتى المجالات والمنبثقة من المواثيق والأعراف الدولية، حيث ينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية المحلية والوطنية وفقا للمعايير الدولية، فالأحداث الرياضية تعبر من الأمور التي أصبحت تتصل بنشاط المجتمع وسلوك الأفراد لما بها من تجمعات قد تثير في بعض الأحيان تعرض البعض للخطر، وتكاد تخلو التشريعات من تعريف جامع للأحداث الرياضية وما قد تشكله من خطورة، وأصبح من المحتم على المشرع التدخل لتعريف الأحداث الرياضية وآليات تنظيمها .

ولهذا فإن ممارسة الرياضة بحكم طابعها الخاص الذي يعتمد على تحقيق اللياقة البدنية والتي تتطلب مجهودات عالية ومتواصلة استوجب إيجاد أطر قانونية تنظم هذه الممارسة وتضمن حقوق وواجبات الرياضي . ونظرا لصغر مساحة هذا المقال من أجل عرض كامل القوانين واللوائح المنظمة لهيئة الاتحاد الدولي لكرة القدم، فإن حجاتنا هنا تقتضي وتفترض عرض موجز لأهم المحاور الواجب عرضها من تعريفات مختصرة وقوانين مؤطرة للعبة.

5-1- قانون نظام وانتقال اللاعبين

5-1-1 تعريفات

لأغراض هذه اللوائح، المصطلحات المستخدمة أدناه تعرف كالاتي:

الاتحاد السابق: الاتحاد الذي ينتمي إليه النادي السابق.

النادي السابق: النادي الذي يتركه اللاعب.

الاتحاد الجديد: الاتحاد الذي ينتمي إليه النادي الجديد.

النادي الجديد: النادي الذي سيلتحق به اللاعب.

المباريات الرسمية: مباريات مقامة في إطار كرة قدم منظمة، مثل دوري الأبطال الوطني، الكأس الوطني والدوري الدولي للأندية، ولكن لا يشمل المباريات التجريبية والودية.

كرة القدم المنظمة: كرة القدم المنظم تحت رعاية الفيفا، الاتحاد القاري والاتحادات، أو من هو مخول السلطة من قبلهم.

المدة الخاصة للحماية: مدة ثلاثة مواسم كاملة أو ثلاث سنوات، أيهما يأتي أولاً، تالية لبدء سريان العقد، إذا كان إبرام العقد سابق لعيد ميلاد اللاعب المحترف الـ28، أو موسمين كاملين أو عامين، أيهما يأتي أولاً، تالية لبدء سريان العقد، إذا إبرام العقد بعد عيد ميلاد اللاعب المحترف الـ28.

فترة التسجيل: فترة محددة من قبل الاتحاد المختص وفقاً للمادة 6.

الموسم: المدة التي تبدأ مع أول مباراة رسمية لبطولة الدوري المحلية المعنية وتنتهي مع آخر مباراة رسمية لبطولة الدوري المحلية.

حق الرعاية: المدفوعات المقدمة وفقاً للملحق 4 لتغطية تنمية صغار اللاعبين.

ويشار أيضاً إلى قسم التعريفات في النظام الأساسي للفيفا.

ملحوظة: المصطلحات التي ترمز إلى الأشخاص الطبيعية يكون مطبق على الجنسين. أي مصطلح بصيغة المفرد يطبق على الجمع والعكس صحيح.

5-1-2 نصوص تمهيدية

المادة 1 : النطاق

هذه اللوائح تضع قواعد عالمية ملزمة تتعلق بتقييم اللاعبين، صلاحياتهم للمشاركة في كرة القدم المنظمة، ونقلهم بين أندية تنتمي إلى اتحادات مختلفة.

نقل اللاعبين بين أندية تنتمي إلى نفس الاتحاد يحكمه لوائح خاصة صادرة من قبل الاتحاد المعني وفقاً للمادة 1 فقرة 3 أدناه، والتي يجب أن يصدق عليها الفيفا. هذه اللوائح تضع قواعد لحل المنازعات بين الأندية واللاعبين، وفقاً للمبادئ المذكورة في هذه اللوائح. هذه اللوائح تضع أيضاً نظاماً لمكافأة الأندية التي تنمي تدريب وتعليم النشء.

أ- النصوص التالية ملزمة على المستوى المحلي ويجب أن تشملها لوائح الاتحاد بدون تعديل: المواد 2-8، 10، 11، 18 و18 مكرر.

ب- كل اتحاد يجب أن يضم في لوائح الوسائل المناسبة لضمان الاستقرار العقدي، مع إيلاء الاحترام للقانون الوطني الأمر والاتفاقيات الجماعية. على وجه الخصوص لا بد من الاشتغال على المبادئ التالية:

- المادة 13: مبدأ احترام العقد.

- المادة 14: مبدأ أن العقد من الممكن أن ينتهي من قبل أي الأطراف دون نتائج إذا كان هناك سبب مباشر.

- المادة 15: مبدأ أن العقد من الممكن أن ينتهي من قبل المحترف بسبب رياضي مباشر.

- المادة 16: مبدأ أن العقد لا يمكن أن ينتهي خلال الموسم.

- المادة 17 فقرة 1 و2: مبدأ أنه في حالة انتهاء العقد بدون سبب مباشر، فإن هناك تعويض لا بد أن يتم دفعه، هذا التعويض

قد يكون مذكوراً في العقد.

- المادة 17 فقرة 3-5: مبدأ أنه في حالة انتهاء العقد بدون سبب مباشر، فإنه يتم فرض عقوبات رياضية على الطرف الذي

قام بخرق العقد.

هذه اللوائح تحكم أيضا التخلي عن اللاعبين لفرق الاتحاد وأهلية اللاعبين للعب لحساب هذه الفرق وفقا لنصوص الملحق 1 و 2 على التوالي. هذه النصوص ملزمة لكل الاتحادات والأندية.

تقييم اللاعبين

المادة 2 تقييم اللاعبين: هواة ومحترفين

المادة 3 استعادة منزلة الهواي

المادة 4 إنهاء النشاط

تسجيل اللاعبين

المادة 5 التسجيل

المادة 6 فترة التسجيل

المادة 7 جواز سفر اللاعب

المادة 8 طلب التسجيل

المادة 9 شهادة الانتقال الدولية

المادة 10 اقتراض المحترفين

المادة 11 اللاعبين غير المسجلين

المادة 12 تنفيذ إجراءات التأديب

تحقيق الاستقرار العقدي بين المحترفين والأندية

المادة 13 احترام العقد

المادة 14 إنهاء العقد لسبب مباشر

المادة 15 إنهاء العقد لسبب رياضي مباشر

المادة 16 القيود التي ترد على إنهاء العقد خلال الموسم

المادة 17 التبعات لإنهاء العقد بدون سبب مباشر

المادة 18 الأحكام الخاصة التي تتعلق بالعقود بين المحترفين والأندية

المادة 18 مكرر تأثير الطرف الثالث على الأندية

الانتقالات الدولية المتضمنة قُصْر

المادة 19 حماية القُصْر

حق الرعاية وآلية التكافل

المادة 20 حق الرعاية

المادة 21 آلية التكافل

نطاق الاختصاص القضائي

المادة 22 اختصاص الفيفا

المادة 23 لجنة تقييم اللاعبين

المادة 24 غرفة تسوية المنازعات

المادة 25 المبادئ التوجيهية الإجرائية

النصوص الختامية

المادة 26 معايير الانتقالات

المادة 27 مسائل غير منصوص عليها

المادة 28 اللغات الرسمية

المادة 29 الإلغاء والتنفيذ

الإذن للاعبين لتمثيل فرق الاتحاد

المادة 1 المبادئ

المادة 2 النصوص المالية و التأمين

المادة 3 استدعاء اللاعبين

المادة 4 إصابة اللاعبين

المادة 5 القيود على اللعب

المادة 6 الإجراءات التأديبية

الملاحق 2: أهلية اللاعبين الذين تخولهم أهليتهم

أ- القدرة على تمثيل أكثر من اتحاد للعب لحساب فرق الاتحاد

المادة 1 الحالات

الملحق 3: الإجراءات الإدارية التي تحكم نقل اللاعبين بين الاتحادات

المادة 1 المبادئ

المادة 2 إصدار الشهادة الدولية لنقل اللاعب بالنسبة للمحترف

المادة 3 إصدار الشهادة الدولية لنقل الهاوي

المادة 4 اقتراض اللاعبين

الملحق 4: حق الرعاية

المادة 1 الهدف

المادة 2 دفع حق الرعاية

المادة 3 مسؤولية دفع حق الرعاية

المادة 4 تكاليف التدريب

المادة 5 حساب حق الرعاية

المادة 6 بعض النصوص الخاصة بالاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية

المادة 7 التدابير التأديبية

الملحق 5: آلية التكافل

المادة 1 المساهمة التضامنية

المادة 2 إجراءات الدفع

خلاصة

من خلال الحالات التي تم استعراضها، بإيجاز، في هذا البحث، يتضح أسلوب تعامل الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، اثناء وقع أزمات، وثبوت حالات تدخل حكومي في تسيير شؤون كرة القدم في بعض البلدان، حيث ثبت أن مسؤولي الاتحاد الدولي لا يبدون أي تسامح مع المسؤولين السياسيين في مختلف الدول في حال ثبت تدخلهم أو تأثيرهم في الشؤون المتعلقة بكرة القدم. إن هذا "الجبروت" هو الذي يصنع مجد كرة القدم اليوم، وهو الذي يعطي للاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا، القوة التي أصبحت ترهب كل الحكومات، وكثيرون يصنفون الفيفا أنها أقوى تنظيم في العالم، وتتفوق حتى على مجلس الأمن الدولي..

المراجع

أولاً/ باللغة العربية

أ/ الكتب

- 1- خليفة عبد الرحمان، السياسة والرياضة محاولة سيطرة، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 2- الحولي أمين أنور، الرياضة والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت- 1996.
- 3- الربضي كمال، الرياضة في السياسة الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1989.
- 4- وجيه ألفريد، دولة الفيفا كرة القدم والسياسة، دار نبتة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018.

ب/ مقالات على الإنترنت

- 5- chaos-international.org/pac-111/?lang=ar -التدخلات-السيادية-للفيفا-
- 6- aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/3/22/ -الاتحاد-الدولي- لكرة-القدم
- 7- www.shv-fsvl.ch/fr/sport-delite/records/souverainete-sportive/
- 8- al-sharq.com/opinion/09/02/2014/ -الدولة-والسيادة-في-عصرنا-الراهن-تراجع-أم-ذبول؟
- 9- www.alkhaleej.ae/ مقالات/حدود-مبدأ-سيادة-الدولة

ثانياً/ باللغة الفرنسية

- 10- Laroche Josepha, *La Brutalisation du monde. Du retrait des États à la décivilisation*, Montréal, Éditions Liber, 2012.
- 11- Rosenau James N, *Turbulence in World Politics: a Theory of Change and Continuity*, Princeton, Princeton University Press, 1990